في الاسمين اذا ذكرا في وجه كونهما فعلين او اسمين
او فعلين والامثلة شهيرة وما نافية وجملة
ما سبق حالية من معمولي والقاعدة كلهم لانه يجوز تنازع
مما تقدم عليهما نحو بالمؤمنين رءوف رحيم
معمول الجزم من الثاني لمواليه لا الاول او على احدهما
نحو ضربت زيدا واي منا معمول كل له اي معنى
قوله وما سبق اي احدهما وهو المسئلة ان الثاني
لم يات حتى وجد الاول فواخذ مقتضاه منهما ونجم
والاكثر فيه جواز التنازع في التسبيب وهو الحق
وانما تحريره لدى في حاشيتنا قوله بعد واحد يعمل
اي كلاهما معا لما فيه من توارد عاملين على معمول
واحد والثاني اولى بالعمل لما عاملاه ان جرى
لتقدمه وقال الكوفيون الثاني اولى لقربه
معموله ونظيرهم منهما ان الثاني صحيح الاول رأي اهل
البصرة وفيه كلام اعمال الاول اكثر ويعتني
والاثنين المتنوعين العاملات او العاملين احدهما
اذا تقدم العاملات تتضمنه اعمال الاول وفصل
الجامد مع معموله واذا بطل اعماله بطل التنازع
والطلبا وهكذا صحة اعمال كل من العاملين

وجوز

وجوز بعضهم بشرط اعمال الثاني واليه اشار بقوله
بعمل الثاني بنصب عكس ان له معمول يوجب التزم الواقع
غير الجر وهو هذا الذي ما سبق وعمل المهمل في ضمير
ما تنازع ان كان رفعا اي اذا اعمل احدهما انتهت بنيه الاخر
يطلب المتنازع فيه ويتعلق له ضميره وبعض ان كان
مرفوعا لان العمدة لا تحذف فتقول قام وقعد اخواك
على اعمال الاول وقاما وقعد اخواك على اعمال الثاني
وان كان منصوبا فحكمه ما اشار اليه بقوله
وحذفه من الثاني اضمار منصوبه وفي اول الاطلاقا
باطل اي ان تكتب عن اعمال الثاني اضمار منصوب
المرفوع فيه نحو قام واي منه زيد الكلامي
التهيئة والقطع وهذا من جملة ما حمل عليه قول
المشاهمة والشيخ ما الكرما وعلى يسعد
حقيقية بالذي ان عن اضماره عند اعمال الاول اي
لا نضمر فيه بل الشيخ حذفه نحو اتوني اخرج عليه
فمن الامر ان كان حذفه موضعا لبس يجب
ذكره مؤخرا نحو استعملت واستعان على زيد به
جاز الحذف يوهم ان الجر المحذوف على
المقابلة المعنوية ونائبها المعربية للفعل الثاني

Copyright © King Saud University